

تقدير كفاءة البنوك الإسلامية العربية الرائدة مقارنة بنظيراتها التقليدية في ظل

مواجهة التحديات المعاصرة خلال الفترة (2015-2005)

Estimation of the efficiency of the leading Arab Islamic banks compared to their conventional counterparts in the face of contemporary challenges during the period (2005-2015)

د. قطاف عبدالقادر*

ط.د:خملول محمد بلقايد

المركز الجامعي أفلو - الجزائر

جامعة بسكرة - الجزائر

Aek.guettaf@cu-afrou.dz

belkayed@yahoo.fr

Received:28/04/2018

Accepted: 05/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

تناولت هذه الدراسة تجارب عربية رائدة للبنوك الإسلامية في تحديها لمواجهة الأزمات المالية ، باعتبار المصارف الإسلامية شهدت إنطلاقة ونهضة وانتشارها في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية ولكن مع هذا النمو المطرد تبرز الحاجة لأدوات وإجراءات تعالج ما تواجهه من عقبات و مصاعب والتي من أبرزها مخاطرة أزمي 2008 و2014 باعتبارها سمة لا يمكن أن تتجاهلها البنوك الإسلامية في نشاطها للحد منها ، وبذلك يهدف تقييم نجاعة البنوك الإسلامية وكفاءتها من خلال مجموعة من الأدوات الممثلة في قياس كفاءة البنوك باستعمال طريقة مغلف البيانات وذلك بمقارنتها بمثيلتها البنوك التقليدية .

وقد خلصت الدراسة الى البنوك الاسلامية العربية محل الدراسة حققت نجاحا كبيرا في مواجهة تحديات الأزمة المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية الأمر الذي ينعكس إيجابا على تطوير قدراتها المالية بإعتبارهما جزءا مساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بدليل أن البنوك الاسلامية العربية محل الدراسة حققت حسب الكفاءة الحجمية ذات التوجه الإداخلي (طريقة مغلف البيانات) طيلة فترة الدراسة (2015-2005) للبنوك التقليدية قد بلغ (0,27) بالمقابل حققت البنوك الاسلامية نسبة أفضل نحو (0,85).

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية ، الأزمات المالية العالمية ، الكفاءة ، طريقة مغلف البيانات

تصنيف G10,G21:JEL

* المؤلف المرسل: د. قطاف عبدالقادر، الإيميل : Aek.guettaf@cu-afrou.dz

Abstract:

This paper discusses pioneering Arab experiences of Islamic banks in their defiance of financial crises, taking into consideration that Islamic banks have witnessed the start and spread in various Islamic and non-Islamic countries, but with this steady growth there is a need for tools and procedures that address the obstacles and difficulties facing them. The crises of 2008 and 2014 as an example that cannot be ignored by Islamic banks in their activity to reduce them, so as to evaluate the efficiency of Islamic banks through a set of instruments represented in measuring the efficiency of banks by using the data and envelope method by comparing them to conventional banks.

The study concluded that the Islamic banks in the Arab world have achieved great success in facing the challenges of the financial crisis compared with their traditional counterparts, which is positively reflected on the development of their financial capabilities as a part of the contribution to economic development. (The method of the data envelope) during the study period (2005-2015) for conventional banks reached (0.27). In contrast, Islamic banks achieved a better ratio (0.85).

Key words Islamic banks , Global financial crises, Efficiency, Data Envelope Method

Jel Classification Codes: G10,G21

1. مقدمة:

أمام عجز سائر الحلول الأنبية الجزئية لمواجهة أشكال ومكافحة الأزمات، وفي هذه الفترة تبرز أهمية الالتفات والعودة إلى المنهج الإسلامي المتكامل والقادر على مواجهة كل الأزمات، برز الاقتصاد الإسلامي نموذجاً عالمياً ناجحاً، ولفت انتباه الغرب في وقاية نفسه من الأزمات، ليس فقط في تصوراتها الفكرية بل وفي تفاصيله الجزئية في فقه المعاملات، الذي يقوم على ربط المال بعناصر الإنتاج ربطاً وثيقاً بعيداً عن الغرر والجهالة والصورية في التعاقد، وتؤدي الصيغ الاستثمارية الإسلامية إلى إنتاجية حقيقية لاتقبل الرمزية المالية على النحو الموجود في المشتقات في أسواق المال الغربية، ويؤكد الاقتصاد الإسلامي أن الأزمة العالمية ليست أزمة سيولة بل أزمة فكر ونظام .

كما شهدت البنوك الإسلامية إنطلاقة ونهضة وانتشارها في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية حيث عملت هذه الأخيرة على بناء أعمدها والخوض في مختلف أنواع العمل المصرفي المتوافقة مع أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية وفي هذا الإطار حققت نجاحاً معتبراً في مجال نشاطها، وذلك من خلال تقديم باقة من الخدمات المصرفية في قالب إسلامي يوافق صيغ بعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تنتهجها البنوك التقليدية، حيث تقدم البنوك الإسلامية التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية والتي تقوم على مبدأ المشاركة وهو ما يجعل الاستثمار حقيقياً وليس مجرد استثمار مالي أي التركيز على الاقتصاد الحقيقي في المعاملات والإبتعاد عن المشتقات المالية بكل صيغها وذلك من أجل تجنب الأزمات وآثارها السلبية، إضافة إلى ذلك لابد من دراسة المعاملات المالية والاقتصادية النابعة من الفكر الاقتصادي الإسلامي لما تقدمه من ضوابط وأسس للتعامل المالي والاقتصادي الهادف البعيد عن المخاطرة وتحويل الاقتصاد إلى مجرد عمليات مراهنة ومضاربة صفرية النتائج.

فلقد تم التركيز في هذه الدراسة على بعض البنوك لدول الخليج بصفة كبيرة على اعتبار أن التمويل الإسلامي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا حيث يوجد حوالي 76.5% من أصول المؤسسات المالية الإسلامية، وتستحوذ دول الخليج على أكثر ما نسبته 34.7% من أصول المؤسسات المالية حول العالم في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستحوذ على نسبة 41.8% من تلك الأصول (اتحاد المصارف العربية، 2014، ص 54)

1.1. مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول كيفية تقدير كفاءة البنوك الإسلامية العربية مقارنة بنظيراتها التقليدية، وإي منهما حقق كفاءة مثلى لمواجهة تحديات أزمتي 2008 و2004 ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يمكن تقييم كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية العربية في مواجهة تحديات أزمتي 2008 و2014؟.

1.1.1. التساؤلات الفرعية: تنبثق عن التساؤل الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية حول:

- ماذا يقصد بالكفاءة المصرفية؟ وماهي أنواعها؟
- مامدى تأثير البنوك الإسلامية العربية ونظيرتها التقليدية بالأزمات المالية العالمية؟
- ماهي التقنيات الإحصائية المعتمدة للتقييم كفاءة ونجاعة البنوك الإسلامية العربية ونظيرتها التقليدية؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة الفرعية ومعالجة التساؤل الرئيسي يمكن تبني الفرضيات الآتية:

- 1.2.1. الفرضية 01: إن تأثير البنوك الإسلامية العربية بالأزمات العالمية كان أقل بكثير من تأثير البنوك التقليدية بسبب عدم اعتمادها على الأدوات الاستثمارية الحديثة؛
- 2.2.1. الفرضية 02: البنوك الإسلامية تعتبر أكثر كفاءة من البنوك التقليدية وفق مؤشرات عوائد الحجم والكفاءة الحجمية حسب فترات الأزمة المالية وذلك وفق لما تمتلكه من أدوات تجعلها أكثر تنافسية مع البنوك التقليدية؛

3.1. أهمية الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتركز على أهم الطرق والوسائل التي يمكن من خلاله تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيد عن استخدام أسعار الفائدة، فالبنوك الإسلامية أوجدت نوع من التعامل لم يكن موجود من قبل في البنوك التقليدية، لذلك أوجدت البنوك الإسلامية أسسا للتعامل البنكي بين المؤسسة المالية الإسلامية وبين المتعامل لهذه البنوك الإسلامية تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة بالإضافة إلى عنصر المشاركة في الجهد بين البنك الإسلامي والمتعامل، وذلك بسبب اتصالها الوثيق بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها خاصة

بعدها تؤكد تأثيرها المتزايد والفعال على مجرى النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، ولهذا أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة لا بد منها من أجل الوصول لمعاملات اقتصادية إسلامية والتي ستكون البداية من أجل الوصول إلى تطبيق إقتصاد إسلامي ومنه هناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات لتقويم هذه التجربة ومحاولة تحديد أهم التحديات التي تواجهها خاصة مع المنافسة القائمة بينها وبين البنوك التقليدية .

4.1. منهج الدراسة

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المناهج المستخدمة في البحث العلمي، حيث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة الكفاءة المصرفية وأثار كل من أزمتي 2008 و2014 على البنوك الإسلامية ومدى إستجابتها لها من خلال توضيح مختلف الجوانب النظرية، واستخدام المنهج التحليلي في فيما يتعلق بطريقة مغلف البيانات لقياس كفاءة كل منهما وتحليلها وفقا لمقتضيات الدراسة من تصنيف وتقييم ومعالجة

5.1. خطة الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة فقد تم تبني خطة العمل الآتية:

- الكفاءة المصرفية ومدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمات المالية العالمية ؛
- أثار الأزمات المالية العالمية على البنوك الإسلامية ؛
- تقييم كفاءة البنوك الإسلامية ونظيراتها التقليدية خلال الأزمة بإستعمال طريقة مغلف البيانات DEA

- الحلول المقترحة لتحسين مستويات الكفاءة البنوك الغير الكفؤة

2. الكفاءة المصرفية ومدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمات العالمية

1.2. مفهوم الكفاءة : ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة. ويعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي فلوريديو باريتو الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف "بأمثلية باريتو" وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (*inefficiency*) (هال فارين، 2000، ص ص 19-20).

2.2. أنواع الكفاءة

1.2.2 الكفاءة التشغيلية : تتمثل الكفاءة التشغيلية أو الكفاءة الإنتاجية في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات وتقاس بالنسبة التالية (Alan Griffiths & Stuart Wall, 2000.p293): المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة

حيث تتضمن العملية الإنتاجية أو التشغيلية جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني يتمثل في تكاليف أسعار المدخلات، وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية حيث يعرف كل منهما على التوالي :
تعرف الكفاءة التقنية بأنها "إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة"
كما تعرف الكفاءة السعرية بأنها " إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج "

2.2.2. الكفاءة الهيكلية :

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية (*Structural Efficiency*) عن الكفاءة التقنية للصناعة، وقد قدمه الأمريكي فارل سنة 1957 و يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسينها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.
وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون (*weighted average*) للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة؛ ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة، وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات (محمد جموعي قريشي ، 2006 ، ص 14).

3.2.2. كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية :

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل، كما يرى معظم الاقتصاديين أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة

الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة (شوفي بورقبة ، 2011، ص 48)

4.2.2. الكفاءة النسبية : هي مقياس للكفاءة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو الكفاءة الاقتصادية لمؤسستين أو أكثر، أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة ، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الانتاجية للمؤسسات محل الدراسة بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الانتاج(عصام بوزيد 2016 ، ص 38) .

5.2.2. كفاءة -X-: طور مفهوم الكفاءة (X) من طرف الباحث لايبنستاين (Leibenstein) عام 1966 من خلال الملاحظة المتمثلة في أن المؤسسات لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل، حيث لاحظ في بعض الأحيان أن هناك مؤسسات تظهر متماثلة من حيث الموارد والتكنولوجيا وعناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية ورقم الأعمال، وبالتالي فسرها بوجود مدخلات (X) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال والعمل) والتي تعكس كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل (شوفي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 48) ، وعليه فإن مسألة الكفاءة في هذا المجال تعود الى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة .

3.2. مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية

من المنطقي أن تكون البنوك الإسلامية في منأى عن الأزمة المالية العالمية ، وذلك بسبب إبتعادها عن الإستثمار في ديون الرهن العقاري المورقة والمشتقات المالية ، وذلك إمتثالا لأحكام الشريعة الاسلامية التي تحرم هذه المعاملات ، لذلك يجمع الخبراء والاقتصاديين على أنه لم يكن هنالك تأثير مباشر للأزمة المالية العالمية على البنوك الاسلامية ، إلا أنهم لا ينكرون تأثير البنوك الإسلامية بشكل متفاوت جراء تداعيات الأزمة على الإقتصاد الحقيقي والأسواق المالية بفعل العدوى شأنها في ذلك شأن المؤسسات التقليدية وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى والجدول التالي يبين بوضوح تأثير نمو حجم أصول البنوك الاسلامية بالأزمة المالية العالمية وفق ما يلي :

جدول 01 نمو حجم أصول البنوك الإسلامية الوحدة: مليار دولار

2009	2008	2007	2006	
864	799	622	463	بنوك إسلامية
%8.14	%28.46	%34.34	/	نسبة النمو %

Source: TheCityUK، May 2011، **Islamic Finance، Financial Markets Series،** London،UK،.p2

3. آثار الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية

أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنمها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهدت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية (حسني الخولي، 2009، ص 19)

لهذا كان تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية أقل حدة مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث تأثرت البنوك الإسلامية بالأزمة من خلال ما يلي: (موسى رحمانى، بن ابراهيم الغالي، 2010، ص ص 220-222):

- تأثرت البنوك الإسلامية بطريقة مباشرة من خلال أن البنوك التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولية المرتبطة بقطاع العقار، إلا ان تلك الاستثمارات محدودة ولم تؤثر كثيرا على مراكزها المالية وعلى ربحيتها.
- أما التأثير الغير المباشر للأزمة على البنوك الإسلامية فتتمثل في تلك البنوك التي تأثرت لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون إستثناء، حيث أن تأثيرها كان محدودا، أي أن منها لم يتعرض للإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخل البنوك المركزية بسبب الأزمة ولهذا سوف نقسم هذه الآثار إلى آثار إيجابية وأخر سلبية في الفرعين التاليين :

1.3. الآثار الإيجابية للأزمة المالية على البنوك الإسلامية: تتمثل في ما يلي: (حسن ثابت فرحان، 2017، ص 19):

- إن أول أثر إيجابي هو بروز ظاهرة البنوك الإسلامية و اعتراف المجتمع الدولي بها، و إفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا)، وقال

وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان 2009م،
(إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية) ، بل إن الأزمة المالية
العالمية قد اظهرت هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي

- لقد أصبح ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها جزء لا يتجزأ من الحل للأزمة المالية العالمية، فبالرغم
من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيلا إلا أن معدلات نموها
متسارعة، وقد أشارت مؤسسة " إرنست أند يونغ " إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءا من الحل
للأزمة المالية العالمية وليس الحل بأكمله وهي الأقل تأثرا بالأزمة، وستكون موضع ترحيب في الغرب
بفعل الأزمة المالية، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في البنوك الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذه الأزمات
ومن ثم فإن دخول البنوك الإسلامية على الساحة البنكية العالمية سيشكل جزءا من حل هذه
المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف
من حدتها ؛

- تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل
البنكي الإسلامي بشكل خاص والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل البنكي الإسلامي في الدول غير
الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية ، وذلك لمسايرة التطورات الهائلة والسريعة التي
يشهدها القطاع المصرفي عبر العالم، سواء في التكنولوجيا المتطورة لأداء الخدمات، أو في النظريات
الحديثة لتسيير البنوك، أو في آخر المعايير العالمية المستجدة لتنظيم المحاسبي ولتقييم الأداء،
وذلك بعد ملاءمتها مع أحكام الشريعة الإسلامية و بالتنسيق في العمل مع الهيئات الشرعية لهذه
البنوك؛

- تزايد الإهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، فقد أعلنت كثير من الجامعات عن تأسيس
أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي بل إن بعض الجامعات العالمية قد أنشأت كليات لتخريج طلاب
متخصصين في الاقتصاد الإسلامي؛

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، هروبا من مسألة
الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفا من تعاقب وزيادة إفلاس البنوك التقليدية؛
- افتتاح بعض البنوك التجارية التقليدية لفروع إسلامية والبعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية؛
- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي كفرنسا وبريطانيا.

-تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامي سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة، هذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلا للصيرفة التقليدية وذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة وكذلك دول الخليج؛

2.3. الآثار السلبية للأزمة المالية على البنوك الإسلامية

يمكن إيجاز أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية فيما يلي:

-انخفاض أصول البنوك الإسلامية نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي، فقد ذكرنا سابقا عند الحديث عن الآثار الإيجابية أن ودائع البنوك الإسلامية قد زادت، إلا أن الذي زاد في الحقيقة هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد والمؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي، أما الودائع المرتبطة بنشأة البنوك الإسلامية فقد انخفضت خاصة الودائع الاستثمارية والادخارية وقد أظهرت بيانات الإستثمار في البنوك الإسلامية إنخفاضها واضحا جراء الأزمة كما تأثرت أيضا حقوق الملكية وخاصة الأرباح المحتجزة والإحتياطيات؛

-اعتبار النفط كسلعة استراتيجية الممول الرئيسي لمشاريع عديدة ينفذها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو من أهم مصادر الدخل بالنسبة إلى الصناعة المالية الإسلامية في منطقة الخليج، ومع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبرميل بشكل لم يتوقعه أحد خلال الأزمة وذلك ما يؤثر على أداء البنوك الإسلامية؛

-انخفاض قيمة الأصول العينية للبنوك الإسلامية، فكما هو معروف فإن البنوك الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من البنوك التقليدية خاصة الأصول العقارية وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثر أصول البنوك الإسلامية؛

-انخفاض صافي أرباح البنوك الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة المالية العالمية؛

- انخفاض حجم الخدمات البنكية وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات

الضمانات والإعتمادات؛

- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول البنوك الإسلامية انخفضت بنسبة (16%)

- تكدس السيولة لدى بعض البنوك الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها :
 - انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة؛
 - تشدد البنوك المركزية في اجراءات الرقابة على التمويلات؛
 - انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة.
 - أدى انخفاض دخول البنوك الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخول تأثراً بالأزمة .
 - تأثرت البنوك الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة ، فقد أظهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009م ، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة، فقد مر الاقتصاد العالمي بمنعطف حرج ينحصر بين طلب شديد البطء في كثير من الاقتصاديات المتقدمة وتضخم متصاعد في جميع أنحاء العالم.
 - تزايد مستوى المخاطر التي تتعرض له البنوك الاسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية مع وجود غموض وعدم وضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى البنوك العالمية من حيث نوع العملة ودرجة تركيز البنوك في دول معينة ، وحجم الايداعات المتبادلة بين البنوك الاسلامية والاجنبية(ياسر محمد قاسم ياسر، 2009، ص10) ؛
 - ضعف ثقة مواطني الدول الاسلامية في البنوك وميلهم الى الاحتفاظ بأموالهم في خزائهم الخاصة على إيداعها في البنوك وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية وما أحدثته من إفلاس لهذه البنوك ؛
 - ضعف البنية الأساسية في واقع الاقتصاديات الوطنية للبلدان الاسلامية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية .واعتماد تلك البلدان بدرجة رئيسية على تصدير النفط والغاز والذي سيشهد انخفاض حاد في سعرهما نتيجة انخفاض الطلب العالمي ، وذلك راجع الى ركود الإقتصاد العالمي .
4. تقييم كفاءة البنوك الاسلامية ونظيراتها التقليدية خلال فترات الأزمة بإستعمال طريقة مغلف

البيانات DEA

توجد صيغة الخطية لأسلوب DEA تستعمل دالة الهدف ككسر سوف يعطينا ما لا نهاية من الحلول، لذلك نكتفي بوضع المخرجات التي يجب تعظيمها في دالة الهدف و تحويل مقام دالة الهدف كقيد يساوي القيمة 1، وهو ما تم تمثيله بالصيغة التالية (Othman Joumady, 2000, p14) :

$$\begin{aligned} & \text{Max } \theta_{\pi} = \sum_{r=1}^s u_r y_r \pi \\ & \text{s.c;} \\ & \sum_{i=1}^m v_i x_i \pi = 1 \quad i=1, \dots, m \\ & \sum_{r=1}^s u_r y_{rj} \leq \sum_{i=1}^m v_i x_{ij} \quad r=1, \dots, s \\ & u_r, v_i \geq 0 \quad r=1, \dots, \end{aligned}$$

حيث :

j : عدد وحدات

θ : مؤشر الكفاءة للوحدة تحت التقييم بأسلوب (DEA).

y_{rj} : قيمة المخرج r المنتج من قبل البنك j.

x_{ij} : قيمة المدخل i المستعمل من قبل البنك j.

r : عدد المخرجات المنتجة من قبل كل البنك.

i : عدد المدخلات المستعملة من قبل كل البنك.

u_r : المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمخرج r ليبلغ درجة الكفاءة (100%).

v_i : المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمدخل i ليبلغ درجة الكفاءة (100%).

ولكن توجد هنالك إشكالية متعلقة باختلاف عملات البنوك محل الدراسة، قمنا بتحويلها كاملة للدولار الأمريكي اعتمادا على متوسط سعر الصرف السنوي ، والجدول التالي(2) متوسط أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي خلال مدة الدراسة وفق الجدول التالي :

جدول 2: متوسط أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي (2005-2015)

المتوسط السنوي لسعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي											
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البنك
0.70875	0.70850	0.70825	0.70850	0.70842	0.70787	0.70847	0.70855	0.70865	0.70860	0.70900	JIB
											JCB
0.30137	0.28642	0.28405	0.28005	0.27675	0.28610	0.28820	0.26842	0.28252	0.27922	0.27820	KFH
											NBK
3.75400	3.75175	3.75025	3.75025	3.75000	3.75030	3.75035	3.75297	3.74825	3.75035	3.75030	RSB
											RB
3.64152	3.64180	3.64112	3.64110	3.64105	3.64077	3.64070	3.64067	3.63957	3.63990	3.63970	QIB
											QNB
0.70875	0.70850	0.70825	0.70850	0.70842	0.70787	0.70847	0.70855	0.70865	0.70860	0.70900	AIJB
											JCB
101.525	82.2312	80.1785	77.8257	73.3865	74.0587	73.1312	64.9250	68.7650	72.6500	73.4400	BAB
											CPA

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الصندوق النقد العربي ، النشرات الفصلية للأسواق

المال .

1.4.1 تطبيق نماذج DEA على البنوك الإسلامية والتقليدية العربية

سنحاول من خلال هذه النقطة دراسة المبادئ الأولية لتقديم نقاط التي يجب أن تحترم في دراسة الكفاءة لدى البنوك بصفة عامة بإستعمال برنامج *Data Envelopment Analysis (DEA)* الذي يعتمد على تحديد المدخلات والمخرجات وعلى عدم وجود أخطاء عشوائية عند القياس فيما يلي :

1.1.4.1 قياس كفاءة الأداء المصرفي : تعود فكرة قياس الكفاءة البنكية الى أعمال Farrell سنة 1957 والذي حدد مقياسا بسيطا للكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية والجمع بينهما ليتوفر قدرا

من الكفاءة الكلية التي سبق شرحها في الفصل الثالث ، بالإضافة الى مساهمته في وضع المبادئ العامة لقياس الكفاءة ودراسة الانتاجية في الإقتصاد الكلي.

كما تنبع أهمية قياس الأداء في القطاع المصرفي من الأثار على النظام المالي ، بحيث القطاع المالي له تأثير كبير على تخصيص الموارد مما يساعد على إيجاد أفضل توظيف للإنتاجية في الطرق الأكثر فعالية والحد من سوء التوزيع ، ويتناول موضوع قياس الكفاءة البنكية النسب المالية والتي انتقدت في كثير من النقاط أهمها إهمال الأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات البنكية ، وكذلك إعطائها صورة ضيقة وغير مكتملة لأداء البنك ، إضافة الى انها لا تعطي نظرة طويلة المدى لكفاءة البنوك .

ظهرت نماذج عديدة لإيجاد مؤشرات الكفاءة بإستخدام أسلوب DEA ومن أبرزها نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج العوائد المتغيرة أما من جانب المدخلات وتسمى نماذج التوجيه الإداخلي والتي تركز على تخفيض المدخلات والمحافظة على كمية المخرجات أو من جانب المخرجات وتسمى نماذج التوجيه الإخراجي والتي تركز على زيادة المخرجات والمحافظة على كمية المدخلات

1.1.1.4. نموذج عوائد الحجم الثابتة : (CCR) نسبة الى الدراسة (Charnes, A., W.W.Cooper et

E.L.Rhodes) عام 1978 بحيث يعتمد هذا النموذج على خاصية ثبات عائد الحجم للإنتاج ، أي أن التغيير في كمية المدخلات التي تستخدمها المؤسسة تؤثر تأثيراً ثابتاً في حجم المخرجات (أحمد حسن بتال، 2009 ، ص 15) ، وتعتبر هذه الخاصية ملائمة فقط عندما تكون جميع المؤسسات محل المقارنة تعمل في مستويات أحجامها المثلى ، ولكن في الواقع هناك عوائق كثيرة تمنع المؤسسات من تحقيق هذه الأحجام كالمنافسة الغير التامة وغيرها يمكن كتابة نموذج البرمجة الخطية ذات التوجه وفق القيود التالية (عصام بوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 106):

$$\text{minimize } \theta$$

subject to :

$$\left\{ \begin{array}{l} \sum_s \lambda_s I_{sx} - \theta \leq 0 \quad \forall \text{ inputs } I \\ \sum_s \lambda_s O_{sy} - O_{ky} \geq 0 \quad \forall \text{ outputs } O \\ \lambda_s \geq \theta \quad \forall \text{ firms } s \end{array} \right.$$

2.1.1.4. نموذج عوائد الحجم المتغيرة: (BCC) وضع هذا النموذج من قبل *Banker, R., A.* هذا النموذج يميز بين نوعين من الكفاءة الحجمية والفنية (انظر الفصل الثالث في المبحث الأول) ، وقد تم تعديل النموذج السابق وتحويله الى النموذج عوائد الحجم المتغيرة عن طريق مسائل مرتبطة بالبرمجة الخطية ولتلافي فرضية ثبات غلة الحجم في نموذج DEA إذ قد لا تكون كل المؤسسات تعمل عند مستوى أحجامها المثلى مما ينتج عنه خلط مؤشرات الكفاءة الفنية بالكفاءة الحجمية وللفصل بين أثر الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية تستخدم خاصية حجم عائد الإنتاج (ثابت ، متزايد ، متناقص) أي أن الزيادة في مدخلات المؤسسة بنسبة معينة قد تؤدي إلى زيادة أكبر أو أقل أو متساوية في حجم الناتج ، كما يمكن كتابة الطرح الثاني لهذا النموذج وفق القيود التالية (نفس المرجع السابق ، ص 107):

$$\text{maximize } Z = \sum_{r=1}^s u_r y_{r0} - u_0,$$

subject to :

$$\sum_{r=1}^s u_r y_{rj} - \sum_{i=1}^m v_i x_{ij} - u_0 \leq 0, j = 1, \dots, n$$

$$\sum_{i=1}^m v_i x_{i0} = 1$$

$$u_r, v_i \geq 0, u_0 \text{ free in sign}$$

2.4. تحديد إطار الدراسة الإحصائية: يتمثل إطار الدراسة في مجتمع الدراسة، ومتغيراتها من مدخلات ومخرجات، والمجال الزمني.

1.2.4. اشتملت الدراسة كما سبق الذكر على البنوك الإسلامية والتقليدية منها 06 بنوك إسلامية و05 بنوك تقليدية خلال المدة 2005-2015 لتتكون لدينا 121 مشاهدة وهذا يكفي لتطبيق نموذج تحليل مغلف البيانات بالاستناد إلى البيانات المجمعة من القوائم المالية للبنوك الإسلامية والتقليدية محل الدراسة، من: قوائم المركز المالي، قوائم الدخل، قوائم التدفقات النقدية.

2.2.4. تحديد المدخلات والمخرجات للنموذج: تم تحديد هذه المتغيرات من مدخلات ومخرجات بناء على تقارير السنوية لها وفق مايلي:

1- المدخلات : تتمثل مدخلات الدراسة في عنصرين هما :

- الودائع العملاء : يرمز لودائع العملاء بالرمز X_1

- حقوق الملكية : يرمز لحقوق المساهمين بالرمز X_2

2- المخرجات : تتمثل مخرجات الدراسة في عنصرين هما :

- القيمة الاجمالية للقروض : يرمز القيمة الاجمالية للقروض بالرمز Y_1

- صافي الأرباح : يرمز لصافي الأرباح بالرمز Y_2

- إجمالي الإيرادات : يرمز لإجمالي الإيرادات بالرمز Y_3

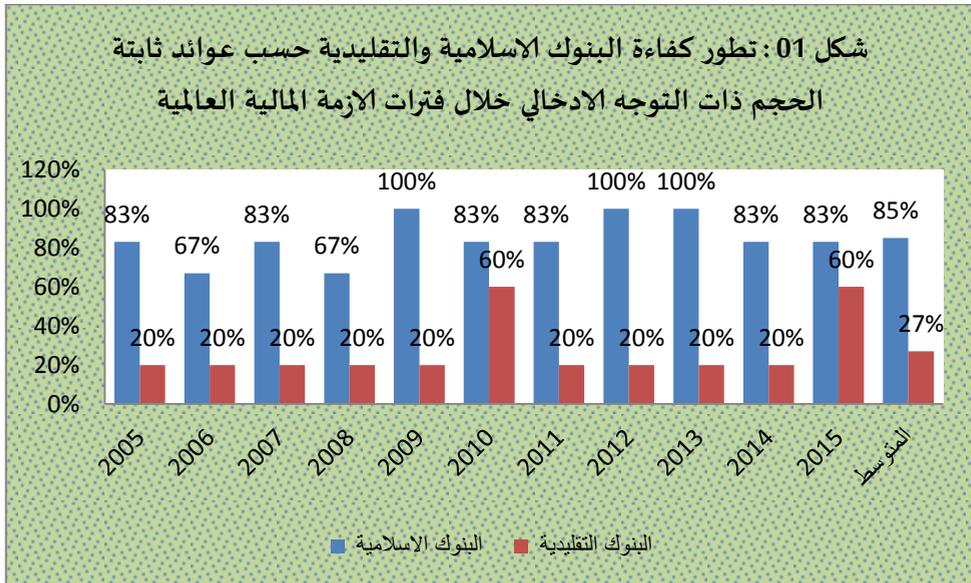
وللمقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية وأن هذا التعدد والتنوع يتيح لنا الفرصة للحصول على نتائج أكثر دقة

3.4. عرض النتائج وتحليلها

1.3.4. تطور عدد البنوك حسب عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة ذات التوجيه الإدخالي

1.1.3.4. حسب عوائد الحجم الثابتة : يمكن تلخيص ذلك في الشكل الموالي : (نتائج طريقة مغلف

(البيانات)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج مخرجات برنامج DEA

يبين الشكل أعلاه تطور عدد البنوك الإسلامية والتقليدية التي حققت نسبة الكفاءة 100% حسب عوائد الحجم الثابتة خلال الفترات الثلاث للأزمة المالية العالمية ، إذ نجد هناك زيادة نسبة عدد البنوك الإسلامية ومتذبذبة عند البنوك التقليدية الكفاءة والتي حققت نسبة 100% هي القرض الشعبي الجزائري فقد بلغت نسبة تطور عدد البنوك الاسلامية والتقليدية خلال الفترة الاولى للأزمة المالية ابتداء من سنة 2005 نحو (0.83) وبقيت هذه النسبة ثابتة في السنة 2007 نحو (0.83)

بالنسبة للبنوك الإسلامية لتعرف تراجع في سنة 2006 نحو (0.67)، بينما حققت البنوك التقليدية في نفس السنوات السابقة نسبة كفاءة ثابتة قدرت على التوالي: (0.20) أما متوسط المدة للبنوك الإسلامية قد بلغ (77%) في حين متوسط المدة بالنسبة للبنوك التقليدية بلغ (20%).

كما تظهر عدد البنوك الإسلامية والتقليدية في ظل الأزمة المالية التي حققت نسبة كفاءة مثلى حسب نفس عوائد الحجم الثابتة إذ حققت البنوك التقليدية نسبة ثابتة نحو (0.2) في حين ارتفعت خلال نفس الفترة اي في سنة 2010 نحو (0.6) ، وبالمقارنة مع البنوك الإسلامية حققت نسب متفاوتة في سنتي 2010 و2011 نحو (0.83)، (0.67) في سنة 2008 ، لتعرف نسبة كفاءة 100% في سنة 2009 ، أما متوسط المدة للبنوك التقليدية قد بلغت (30%) في حين بلغ متوسط المدة للبنوك الإسلامية نحو (83.25%) .

أما عدد البنوك الإسلامية والتقليدية بعد الأزمة المالية التي حققت نسبة كفاءة مثلى حسب نفس عوائد الحجم الثابتة إذ حققت البنوك التقليدية نسبة ثابتة نحو (0.2) طيلة الفترة باستثناء 2015 إذ حققت (0.6)، وبالمقارنة مع البنوك الإسلامية حققت نسب مثلى لسنتي 2012 ، 2013 نحو (100%) لتشهد تراجع في السنوات 2014 ، 2015 نحو (0.83) ، أما متوسط المدة للبنوك التقليدية قد بلغت (30%) في حين بلغ متوسط المدة للبنوك الإسلامية نحو (91.50%) .

اما المتوسط الإجمالي حسب عوائد الحجم الثابتة ذات التوجه الإجمالي طيلة فترة الدراسة (2005-2015) للبنوك التقليدية قد بلغت نحو (0.27) بالمقابل حققت البنوك الإسلامية نسبة أفضل نحو (0.85).

2.1.3.4. حسب عوائد الحجم المتغيرة (CCB): (نتائج طريقة مغلف البيانات)

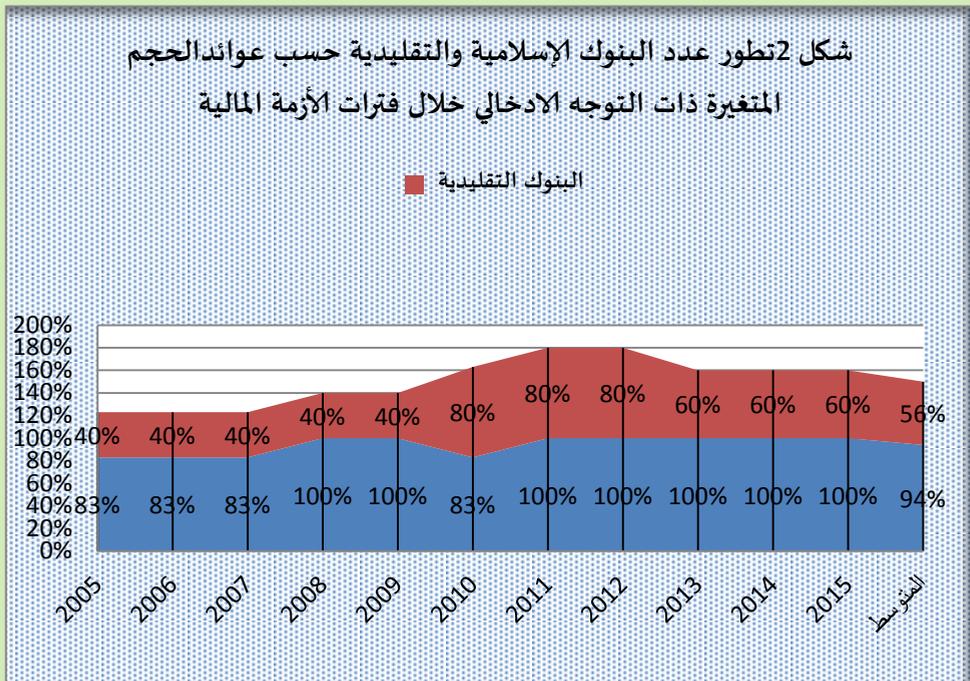
يظهر الشكل أدناه تطور نسبة عدد البنوك الإسلامية والتقليدية الكفاءة حسب عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه الإجمالي خلال فترات الثلاث للأزمة المالية 2008 ، إذ نجد ثبات في مقدار نسبة الكفاءة لكلا البنكين الإسلامي والتقليدي على التوالي: (0.83) ، (0.40) ، أما متوسط المدة للفترة قبل الأزمة المالية قد بلغ (40%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (83%).

اما في ظل الأزمة المالية فقد عرفت البنوك الإسلامية تحقيق نسبة كفاءة (100%) بإستثناء 2010 قد عرفت تراجع نحو (83%)، وبالمقابل عرفت البنوك التقليدية تطور لسنتي 2008 ، 2009 نسبة كفاءة (0.40) وازدادت هذه النسبة في السنوات اللاحقة بشكل متزايد إذ بلغت نحو (0.80)

لسنتي 2010 و2011 ، أما متوسط المدة للفترة في ظل الأزمة المالية قد بلغ (60%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الاسلامية نحو (96%).

كما شهدت الفترة بعد الأزمة المالية تطور عدد البنوك الاسلامية ثبات في تحقيق نسبة مثلى (100%) ، وبالمقابل حققت البنوك التقليدية نسبة الكفاءة إذ بلغت سنة 2012 نحو (0.80) لتعرف تراجعاً في السنوات اللاحقة بنفس النسبة والتي بلغت (0.60) أما متوسط المدة للفترة بعد الأزمة المالية قد بلغ (65%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الاسلامية نحو (100%).

اما المتوسط الإجمالي حسب عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه الإدخالي طيلة فترة الدراسة (2005-2015) للبنوك التقليدية بلغت نحو (0.56) بالمقابل حققت البنوك الاسلامية نسبة أفضل نحو (0.94)، مما سبق يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي :



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج مخرجات برنامج DEA

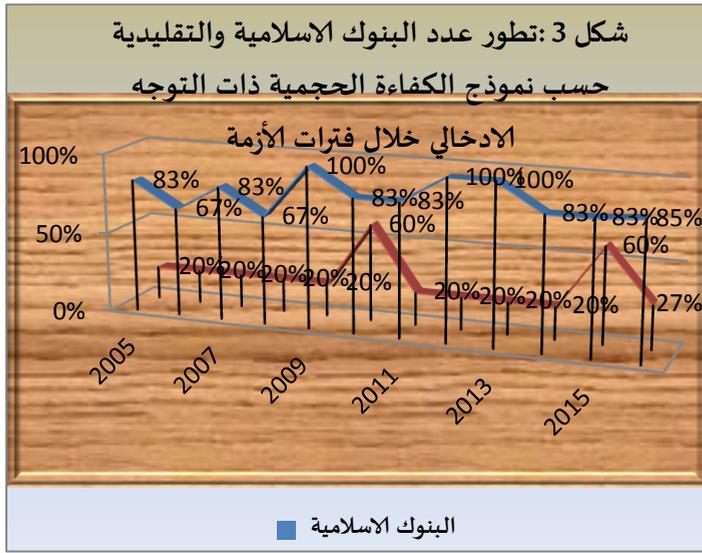
3.1.3.4. تطور عدد البنوك حسب الكفاءة الحجمية ذات التوجه الإدخالي : (نتائج طريقة مغلف البيانات)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تطور عدد البنوك الإسلامية والتقليدية الكفاءة حسب الكفاءة الحجمية ذات التوجه الإدخالي خلال فترات الثلاث للأزمة المالية 2008 ، إذ نجد في الفترة قبل الأزمة المالية للبنوك الإسلامية حققت كفاءة حجمية متناوبة ابتداء من 2005 الى 2007 على التوالي : (0.83) (0.67). في حين حققت البنوك التقليدية كفاءة حجمية ثابتة طيلة الفترة اي (0.20).

أما متوسط المدة للفترة قبل الأزمة المالية قد بلغ (20%) للبنوك التقليدية والتي تعني إستغلال الموارد المتاحة وإمكانية التوسع (80%) وبالمقابل إستغلال الموارد المتاحة للبنوك الإسلامية نحو (78%) وإمكانية التوسع (22%).

كما شهدت الفترة في ظل الأزمة المالية فقد عرفت البنوك الإسلامية تحقيق كفاءة حجمية متناوبة من (0.67) لسنة 2008 لتبلغ (0.83) لكل من سنتي 2010 و 2011 بإستثناء 2009 التي حققت كفاءة حجمية مثلى (100%) وبالمقابل عرفت البنوك التقليدية ثبات نسبة الكفاءة الحجمية للسنوات 2008 ، 2009 ، 2011، نسبة كفاءة (0.20) (0.20) وازدادت هذه النسبة في سنة 2010 نحو (0.60) أما متوسط المدة للفترة في ظل الأزمة المالية قد بلغ (30%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (83%).

أما بعد الأزمة المالية تطور عدد البنوك الإسلامية حسب الكفاءة الحجمية ثبات في تحقيق نسبة مثلى (100%) لسنتي 2013، 2012 لتشهد تراجع في السنوات اللاحقة نحو (0.83) ، وبالمقابل حققت البنوك التقليدية نسبة كفاءة حجمية ثابتة نحو (0.20) بإستثناء 2015 ، اين عرفت ارتفاع نحو (0.60) أما متوسط المدة للفترة بعد الأزمة المالية قد بلغ (30%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (92%) ؛ اما المتوسط الإجمالي حسب الكفاءة ذات التوجه الإدخالي طيلة فترة الدراسة (2005-2015) للبنوك التقليدية قد بلغ (0.27) بالمقابل حققت البنوك الإسلامية نسبة أفضل نحو (0.85)، مما سبق يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي :



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج مخرجات برنامج DEA

5. الحلول المقترحة لتحسين مستويات البنوك الغير الكفؤة

1.5. وفق نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه الإدخالي : يمكن اختيار السنة المالية 2008

كمثال على ذلك واستخدامه بنفس الطريقة لباقي السنوات الأخرى وذلك بالاعتماد على مخرجات

برنامج DEA وفق الجدول التالي :

جدول 3: نتائج نموذج عوائد الحجم المتغيرة

البنك	المدخلات والمخرجات		القيم	القيم	التحسين المطلوب	نسبة التحسين %
	X1	X2	الحقيقية	المستهدفة		
RB	المدخلات		27992,6	13271,37	14721,2-	%52,58
			6845,37	3245,41	3599,96-	%52,58
	المخرجات		10745,9	13856,72	3110,82	%28,94
			703,112	703,112	00.00	00.00
			1398,46	1398,46	00.00	00.00
			Y3			
QNB	المدخلات		26086,67	18047,5	8039,17-	%30,81
			4571,47	4143,55	427,92-	%9,36
	المخرجات		4507,84	22083,48	17575,64	%389,89
			1003,3	1003,3	00.00	00.00
			1398,41	1670,06	271,65	%19,42
			Y3			
KNB	المدخلات		20658,9	17542,43	3116,47-	%15,08
			5843,7	4530,43	1313,27-	%22,47
	المخرجات		4947,16	18165,49	13218,33	%267,19
			959,6	959,6	00.00	00.00
			1894,32	1894,32	00.00	00.00
			Y3			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج مدخلات ومخرجات برنامج DEA

2.5. وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة ذات التوجه الإدخالي يمكن بإيجاز تطبيقها وفق نموذج

عوائد الحجم الثابتة ذات التوجه الإدخالي لسنة 2008 وذلك بالإعتماد على مخرجات برنامج DEA

وفق الجدول التالي :

جدول 4: نتائج نموذج عوائد الحجم الثابتة

البنك	المدخلات والمخرجات	القيم الحقيقية	القيم المستهدفة	التحسين المطلوب	نسبة التحسين
AIJB	المدخلات	X1	874,08	65,96-	7,01%
		X2	122,73	9,27-	7,02%
	المخرجات	Y1	820,97	00,00	00,00
		Y2	11,04	28,54	158,51%
		Y3	26,64	59,41	123,01%
KFH	المدخلات	X1	19689,84	4941,5-	20,06%
		X2	5941,54	3192,8-	53,73%
	المخرجات	Y1	4651,07	15093,7	224,52%
		Y2	650,67	807,35	24,07%
		Y3	3296,52	00,00	00,00
JCB	المدخلات	X1	594,92	353,64-	59,44%
		X2	123,7	73,54-	59,45%
	المخرجات	Y1	144,65	226,21	56,38%
		Y2	13,18	13,18	0
		Y3	39,28	39,63	0,35
RB	المدخلات	X1	27992,6	16638-	59,43%
		X2	6845,37	4068,7-	59,43%
	المخرجات	Y1	10745,9	11685,93	8,74%
		Y2	703,112	703,112	00,00
		Y3	1398,46	1845,86	31,99%
QNB	المدخلات	X1	26086,67	5231,8-	20,05%

20,05%	916,83-	3654,64	4571,47	X2	المخرجات	KNB
295,90%	13339	17846,8	4507,84	Y1		
00.00	00.00	1003,3	1003,3	Y2		
147,22%	2058,77	3457,18	1398,41	Y3		
33,22%	6864,4-	13794,48	20658,9	X1	المدخلات	
33,22%	1941,7-	3902	5843,7	X2		
213,71%	10573	15520,2	4947,16	Y1	المخرجات	
00.00	00.00	959,6	959,6	Y2		
17,09%	323,75	2218,07	1894,32	Y3		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج مدخلات ومخرجات برنامج DEA

6. خاتمة

في إطار معالجة هذه الإشكالية كان لزاما علينا الوقوف عند أهم المفاهيم المتعلقة بالكفاءة

المصرفية وأثارها على البنوك الإسلامية التي هي تعبر من وجهة الباحثين الى جانبين هما :

- تأثر البنوك الإسلامية بطريقة مباشرة من خلال أن البنوك التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولية المرتبطة بقطاع العقار ،

إلا ان تلك الاستثمارات محدودة ولم تؤثر كثيرا على مراكزها المالية وعلى ربحيتها.

- أما التأثير الغير المباشر للأزمة على البنوك الإسلامية فتتمثل في تلك البنوك التي تأثرت لأثر الأزمة على

جميع القطاعات الاقتصادية دون إستثناء أي إنتقال الأزمة من أزمة مالية الى أزمة إقتصادية ، حيث

أن تأثيرها كان محدودا ، أي ان منها لم يتعرض لصعوبات مالية استدعت تدخل البنوك المركزية

بسبب الأزمة هذا في إطار الدراسة النظرية ،

أما الدراسة التطبيقية والتي كانت جوهر هذا العمل من خلال محاولة إسقاط كل ما تم

عرضه بالإضافة الى بعض الجوانب التقنية الاحصائية التي تساعدنا إثبات ونجاعة البنوك الإسلامية

مقارنة بنظيرتها التقليدية بالإعتماد على إحصائيات مستخرجة من التقارير السنوية لها ، بالإضافة الى

الإعتماد على قاعدة البيانات و إستعمال طريقة مغلف البيانات *DEA* لتحديد درجة الكفاءة بأنواعها

(عوائد الحجم الثابتة، عوائد الحجم المتغيرة ، الكفاءة الحجمية) للبنوك الإسلامية مقارنة بنظيراتها

التقليدية بعد تحويل قيمة المدخلات والمخرجات للمليون دولار أمريكي بالإعتماد على متوسط سعر الصرف السنوي للبنوك العربية محل الدراسة ؛ ومختلف مواقع البورصات لها والمدرجة فيها .

1.6. نتائج الدراسة :

– تظهر الدراسة أن البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية من خلال مؤشرات عوائد الحجم الثابتة طيلة فترات الأزمة المالية العالمية ، حيث حققت البنوك الإسلامية قبل الأزمة متوسط المدة نحو (77%) في حين متوسط المدة بالنسبة للبنوك التقليدية بلغ (20%) ، أما في ظل الأزمة فكان متوسط المدة للبنوك التقليدية قد بلغت (30%) في حين بلغ متوسط المدة للبنوك الإسلامية نحو (83.25%) .واخيرا بعد الأزمة المالية حققت البنوك التقليدية نسبة (30%) في حين بلغ متوسط المدة للبنوك الإسلامية نحو (91.50%) ؛

– البنوك الإسلامية العربية محل الدراسة أظهرت أنها تحقق أفضل كفاءة من خلال مؤشرات عوائد الحجم الثابتة طيلة فترات الأزمة المالية العالمية ، فكانت نتائج متوسط المدة للفترة قبل الأزمة المالية قد بلغ (40%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (83%) ، أما في ظلها قد بلغ (60%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (96%) . كما شهدت الفترة الأخيرة تحقيق البنوك الإسلامية نحو (100%) وبالمقابل البنوك التقليدية قد حققت (65%) ؛

– البنوك الإسلامية العربية محل الدراسة أظهرت أنها تحقق أفضل كفاءة من خلال مؤشرات الكفاءة الحجمية طيلة فترات الأزمة المالية العالمية ، فكانت نتائج متوسط المدة للفترة قبل الأزمة المالية قد بلغ (20%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (78%) ، أما في ظلها قد بلغ (30%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (83%) ، أما متوسط المدة للفترة بعد الأزمة المالية قد بلغ (30%) للبنوك التقليدية وبالمقابل حققت البنوك الإسلامية نحو (92%) ؛

– حققت كل من البنوك على مستويات مرتفعة من الكفاءة الحجمية المثلى التي تعبر عن قسمة عوائد الحجم الثابتة على عوائد الحجم المتغيرة خلال فترات الأزمة المالية العالمية هي على التوالي : البنك الإسلامي الأردني ، البنك الراجحي للإستثمار في المملكة العربية السعودية ، بنك قطر الإسلامي

، بيت التمويل الكويتي باستثناء سنتي 2006 و2008، بنك البركة الجزائري باستثناء السنة المالية 2011، بنك القرض الشعبي الجزائري .

2.6. مقترحات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ، فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة وحاجة الجهاز البنكي الإسلامي إلى استراتيجيات كاملة لمواجهة المخاطر، حيث تعظم الآثار الايجابية المحتملة وتقلل السلبية إلى اقل درجة ممكنة، وتعمل على زيادة القدرة التنافسية للجهاز البنكي من خلال آليات وعوامل ثابتة؛
- ضرورة إقامة نظام مالي عالمي جديد يركز على مبادئ الشفافية و المسؤولية و الممارسة البنكية السليمة، باعتبار أن الإفصاح والشفافية تزيد من ثقة المتعاملين بالأسواق، والتأخر في نشر الأرقام يثير الشكوك وتفقد هذه الإحصائيات قيمتها؛
- يجب على الدول العربية أن تعمل بشكل منظم و جماعي لإجراء تعديلات جذرية على نشاط المؤسسات العالمية البنك الدولي صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة لفرض نظام عالمي جديد أكثر عدالة و أكثر واقعية بعيدا عن الوصفات الجاهزة التي أثبتت عدم صلاحيتها؛
- لابد ان تولي إدارة البنك العناية الكافية لنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في مدى كفاية وفاعلية بعض الإجراءات الرقابية، بحيث يتم التعامل مع أية ملاحظات تتكشف بجدية والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها؛
- يجب تنمية الكوادر البشرية العاملة في المؤسسات المالية الإسلامية ورفع مستواها الإداري و أيضا الجانب الشرعي حتى تتمكن من تطوير هذه البنوك؛
- تجنب الاستغلال السياسي للبنوك الإسلامية وخاصة من طرق القوى التي تغطي أهدافها الاقتصادية والسياسية بغطاء الدين، حتى تكتسب هذه البنوك ثقة المتعاملين معها من خلال تطبيقها الشامل للتعاليم الشرعية في مختلف معاملاتها؛
- على البنوك الإسلامية استنباط المناهج العلمية في اختيار المتعاملين معها وفقا لأساليبها الاستثمارية الجديدة، وفي هذا الصدد يمكن تشجيع جيل جديد من المستثمرين الذين يرغبون في التعامل وفق الأساليب الإسلامية في الاستثمار؛

- يجب إحداث إستقرار اقتصادي في الدول العربية والتي تعمل في ظلها البنوك الإسلامية من خلال وضع استراتيجيات وخطط واتخاذ قرارات مدروسة طويلة المدى التي من شأنها أن تخلق أكثر تطور واستقرار اقتصادي لها ؛
- العمل على وضع وتطوير نظام إقتصادي إسلامي يرقى الى تطلعات المجتمع ونشر وتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية وتهيئة البيئة لها في سد الثغرات ومعالجة مختلف المشاكل والأزمات المالية التي تحدث وإعطاء التفسيرات الاقتصادية لها ؛
- على البنوك التي لم تحقق كفاءة مثلى والتي عانت من إنخفاض في مؤشر كفاءتها أن تستعين بالبنوك الإسلامية العربية التي حققت مؤشرات كفاءة عالية وتعتبرها نموذجا ناجحا يجب أن يقتدى به .

7. قائمة المراجع المعتمدة

1. اتحاد المصارف العربية(2014) ، جانفي ، العدد 398
2. الصندوق النقد العربي ، (2005-2015) النشرات الفصلية للأسواق المال
3. أحمد حسن بتال،(2009)، " تقدير كفاءة المصارف الإسلامية : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية ، مداخله مقدمة الى المؤتمر الدولي في الإقتصاد الإسلامي والمالية الرياضحسن ثابت فرحان ، " أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على المصارف الإسلامية والتنمية"، مقال منشور على الموقع التالي: www.kantakji.com
4. حسني الخولي،(2009)، "تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية"، مداخله مقدمة للقاء العلمي انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها" ، الهيئة الإسلامية العالمية للتمويل ،السعودية
5. شوفي بورقية ،(2011)، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "- دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-
6. عصام بوزيد ،(2016)، محاولة إختبار كفاءة نظام التمويل الاسلامي في مواجهة الأزمات المالية "، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص : مالية المؤسسة ، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر-

7. محمد جموعي قريشي، (2006) ، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية :دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
8. موسى رحمانى ، (2010)، بن ابراهيم الغالي ، " المصارف الاسلامية بين ضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعة في مواجهة الازمات المالية الحديثة " ، مقال مقدم الى مجلة الجات الاقتصادية وإدارية ، بسكرة ، العدد الثامن ،
9. هال فاريان،(2000)، الاقتصاد الجزئي التحليلي، مدخل حديث، ترجمة أحمد عبد الخير وأحمد أبوزيد، جامعة الملك سعود، الرياض
10. ياسر محمد قاسم ياسر ، يومي 05-06-2009، " الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على البنوك الإسلامية " ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا " ، المركز الجامعي خميس مليانة
11. Othman Joumady, 7-9 Juin 2000, Efficacité Et Productivité Des Banques Au Maroc Durant La Période De Libéralisation Financière : 1990-1996, 17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire Et Bancaire, Lisbonne, Portugal,
12. Alan Griffiths & Stuart Wall, 2000, Intermediate Microeconomics Theory and Applications, 2nd edition, Pearson Education, UK
13. TheCityUK، May 2011، Islamic Finance، Financial Markets Series، London، UK